

أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة – دراسة تطبيقية

أ.د/ محمد زيدان إبراهيم^١

د/ محمد رمضان ابراهيم^٢

د/ محمد سامي فرغلي^٣

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الأول) – سبتمبر ٢٠٢٤ م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

إبراهيم، محمد زيدان؛ إبراهيم، محمد رمضان؛ فرغلي، محمد سامي، (٢٠٢٤)، " أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة – دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات*، ١٦ (خاص)، ١٧٧ – ٢٠٤.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

^١ أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة - جامعة المنوفية

^٢ حاصل على دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، والمنتدب مدرس المحاسبة والمراجعة في المعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية.

^٣ مدرس المحاسبة بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة دراسة وتحليل التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية، وتم اشتقاق فرضيين رئيسيين للدراسة، واختبار مدى صحة الفروض فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ١٣ شركة قطاع الرعاية الصحية والأدوية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣. ولقياس متغيرات الدراسة فقد تم التعبير عن المتغير المستقل التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بسعر صرف عملة الدولار في نهاية السنة المالية مرة، وبمتوسط سعر صرف عملة الدولار في خلال السنة مرة أخرى. كما تم قياس المتغير التابع قابلية القوائم المالية للمقارنة اعتماداً على نموذج De Franco الأكثر انتشاراً في أدبيات الفكر المحاسبي.

وقد أظهرت النتائج أن القوائم المالية لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية تتمتع بالقابلية للمقارنة. كذلك أظهرت انه لا يوجد أثر لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية.

واستناداً إلى ما سبق توصى الدراسة بضرورة وضع آليات تلزم الشركات العاملة بالبيئة المصرية بالتطبيق الكامل وليس الجزئي لمتطلبات المعايير المحاسبية مما يزيد من مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة.

الكلمات الأفتتاحية: التغيرات في ايعار صرف العملات الأجنبية، قابلية القوائم المالية للمقارنة، قطاع الرعاية الصحية والأدوية.

▪ Abstract

The study aimed to study and analyze changes in foreign exchange rates on the comparability of financial statements for healthcare and pharmaceutical sector companies listed on the Egyptian Stock Exchange. Two main hypotheses were derived for the study, and to test the validity of the hypotheses, an applied study was conducted on a sample of 13 listed healthcare and pharmaceutical sector companies. On the Egyptian Stock Exchange during the period from 2019 to 2023. To measure the variables of the study, the independent variable was expressed as changes in foreign exchange rates by the exchange rate of the dollar currency at the end of the fiscal year once, and by the average exchange rate of the dollar currency during the year again. The dependent variable, the comparability of financial statements, was measured based on the De Franco model, which is most widespread in the accounting thought literature.

The results showed that the financial statements of healthcare and pharmaceutical sector companies listed on the Egyptian Stock Exchange are comparable. It also showed that there is no impact of changes in foreign exchange rates on the comparability of the financial statements of companies

in the healthcare and pharmaceutical sector listed on the Egyptian Stock Exchange.

Based on the above, the study recommends the necessity of establishing mechanisms that obligate companies operating in the Egyptian environment to fully and not partially apply the requirements of accounting standards, which increases the level of comparability of financial statements.

Keywords: changes in foreign exchange rates, comparability of financial statements, health care and pharmaceutical sector.

١- الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة الدراسة:

لقد زادت اقتصادات العالم ترابطاً نتيجة العولمة والتي جعلت العالم قرية صغيرة وأصبح يجب على الشركات أن تنافس على المستوى العالمي حتى تتمكن من الأستمرار وتحافظ على نموها. كما أوجب على الشركات العاملة دولياً (متعددة الجنسيات) معالجة العديد من مشكلات إعداد التقارير المالية، مثل تحديد العملات الوظيفية المناسبة، والمحاسبة عن معاملات العملات الأجنبية، وترجمة القوائم المالية من عملة الشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم حتى يتم توحيدها. وخاصة وأن هدف القوائم المالية هو تقديم معلومات مالية عن الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للشركة المعدة لهذه القوائم. لذا سعت المنظمات المهنية إلى توحيد وعرض القوائم المالية للكيانات المنفصلة (الشركات التابعة والتي قد توجد وتعمل في بيئات اقتصادية وبيئات عملة مختلفة) داخل المنشأة المعدة للتقارير المالية، كما لو كانت البيانات المالية لمنشأة معدة للتقارير واحدة (EY,2023). فصدر معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) "محاسبة آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" في ديسمبر ١٩٨٣ عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، ثم في ابريل ٢٠٠١ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ليحل محل المعيار السابق، ثم قام (IASB) بتعديله في ديسمبر ٢٠٠٥.

وعلى المستوى المصري، فقد صدرت معايير المحاسبة المصرية المعدلة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، متضمنة معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، ثم صدر الملحق (أ) بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ والذي نص في مادته الأولى أن يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية الملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣). وذلك بهدف وضع معالجات محاسبية خاصة (اختيارية) للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي الخاص بتحرير سعر الصرف والصادر عن البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠١٦، والذي أثر على نتائج أعمال العديد من المنشآت التي لديها أرصدة أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية، حيث نشأ لديها أرباح وخسائر فروق عملة استثنائية (الوقائع المصرية، إعداد مختلفة).

وتتمثل فلسفة قرار وزير الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧، في تخفيف حدة أثر فروق سعر الصرف على نتائج الأعمال السنوية لبعض الشركات ومؤشراتها المالية، حيث يمكن الشركات التي اقتنت أصلاً بعملات أجنبية قبل تحرير سعر الصرف (القرار الاستثنائي) ولا زالت هناك التزامات تمويلية على هذا الأصل من رسملة خسائر فروق العملة على ذلك الأصل وتسجيلها بقوائمها المالية

في الأصول. بالإضافة إلى أن هذا القرار يتيح للمنشأة (بالنسبة للمعاملات التي تمت قبل تحرير سعر الصرف) أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، بالإضافة إلى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية السنة المالية أو في نهاية تاريخ اقفال القوائم المالية للفترة المالية الخاصة بتطبيق هذه المعالجة المحاسبية (<https://eg.andersen.com>).

ولما كانت المعالجات المحاسبية التي تتضمنها القرار سالف الذكر إختيارية، وبالتالي للمنشآت حرية التطبيق من عدمه. فقد صدر في مارس ٢٠١٤ قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، متضمن تعديل لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" (الجريدة الرسمية، ٢٠٢٤). إلا أن تطبيقه يبدأ من مارس ٢٠٢٤، مما يعنى أن أثر هذا التعديل لن يظهر إلا في القوائم المالية لسنة ٢٠٢٤.

من ناحية أخرى، تمثل القابلية للمقارنة أحد الخصائص الثانوية للمعلومات المالية التي تهدف إلى تحسين منفعة القوائم المالية. حيث تعد السمة النوعية التي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من تحديد وفهم نقاط التشابه والاختلافات في عناصر القوائم المالية، ومن ثم إمكانية تحقيق أفضل فهم وتقييم الأداء المالي والاقتصادي للمنشآت، من خلال إمكانية المقارنة بين المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمنشأة المعده لها مع نظيرتها في المنشآت الأخرى، أو لنفس المنشأة خلال فترات زمنية مختلفة (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٥؛ الصاوي، ٢٠١٩).

وحيث تعتمد الأطراف المختلفة وخاصة المستثمرين على المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية لتقييم الأداء المالي للمنشآت، وبناء توقعاتهم المستقبلية بشأن تقدير المكاسب والأرباح المتوقعة لهذه المنشآت. وإجراء مقارنات بينها وبين غيرها من المنشآت لتحديد أفضل بديل استثماري ممكن. وقد أشارت دراسة (Souza and Lemes, 2016) أنه من المسلم به أن المعلومات المالية التي تتمتع بالقابلية للمقارنة تمكن المنشأة من التخصيص الأمثل لمواردها الاقتصادية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لاتخاذ القرارات المختلفة بصورة سليمة. كما أوضح (Zhang, 2018) أنه كلما زادت قابلية القوائم المالية للمقارنة مع المنشآت المتشابهة، كلما انخفضت مشكلة عدم تمثيل المعلومات وقل الاعتماد على معلومات الإدارة، نتيجة انخفاض التكلفة الحدية للحصول على المعلومات ومعالجتها بالنسبة للمستخدمين (المستثمرين، المحللين الماليين، المقرضين، والمراجعين) (تقلاً عن: الصاوي، ٢٠١٩). كما قدم (De Franco et al., 2011) دليل على أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتزيد من كمية ونوعية المعلومات المتاحة للمحللين الماليين حول المنشأة (تقلاً عن: Stallings, 2017).

لذلك كان من الضروري تحديد أثر المعالجات المحاسبية التي قدمتها حول التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

٢/١ طبيعة المشكلة ودوافع الدراسة:

صدر قرار البنك المركزي المصري بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ كأحد الإجراءات الهادفة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في مصر، والحد من دور السوق الموازية في تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث أنخفضت قيمة العملة المحلية بنسبة ٤٨% (الرشيدى، السيد، ٢٠١٧). مما أثر على نتائج أعمال المنشآت وأدائها المالي الحالي

والمستقبلي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتي أظهرت أرباح أو خسائر فروق عملة استثنائية. بالإضافة إلى اختلاف التكلفة التاريخية لبعض الأصول جوهرياً عن تكلفتها الاستبدالية. ويتضح ذلك مما أعلنته شركة أوراسكوم للفنادق والتنمية، إنها حققت خسائر فروق عملة بقائمة الدخل المجمعة خلال عام ٢٠١٦ بلغت ١٦٠,١ مليون جنيه نتجت عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات النقدية. وتراجعت الإيرادات خلال نفس العام إلى ٣٩٦,١٥ مليون جنيه، مقابل إيرادات بلغت ٧٥٩,٦٦ مليون جنيه في ٢٠١٥ بنسبة تراجع تقدر بنحو ٤٧,٨٥%. كما أظهرت القوائم المالية المجمعة للشركة أنها حققت خسائر بلغت ٤٩٩,٥ مليون جنيه في ٢٠١٦، مقابل أرباح بلغت ٢٠٦,١ مليون جنيه في ٢٠١٥. وبلغت الخسائر المجمعة للشركة من يناير حتى سبتمبر ٢٠١٦ نحو ١٨١,٧٨ مليون جنيه، مقابل أرباح بلغت ٢٧٠,١٣ مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/companies/2017/04/20>

كذلك أظهرت المؤشرات المالية المجمعة لشركة أورنج مصر للاتصالات ارتفاع خسائرها بنسبة ٢٣٤٦% خلال الربع الأول من ٢٠١٧، حيث حققت خسائر بلغت ٣٠٠,٦ مليون جنيه مقابل خسائر بلغت ١٢,٣ مليون جنيه في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٦. كما أظهرت المؤشرات المالية المستقلة أن صافي الخسائر خلال الربع الأول من ٢٠١٧ بلغ ٢٨٦,٠٤ مليون جنيه، مقابل أرباح بلغت ٢١,٧ مليون جنيه في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٦.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/companies/2017/04/20>

لذا فقد صدر الملحق (أ) بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ لمعيار المحاسبة المصري (١٣)، والهادف إلى وضع معالجات محاسبية خاصة (اختيارية) للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي الخاص بتحرير سعر الصرف. إلا أن دراسة (حامد، ٢٠١٨) قد توصلت إلى وجود قصور في المعالجات المحاسبية الواردة في الملحق (أ) تتمثل في عدم توحيد المعدلات المستخدمة في تعديل عناصر القوائم المالية، وعدم القابلية للمقارنة سواء على مستوى ذات المنشأة أو بين المنشآت بعضها البعض، واستثناء بعض عناصر الأصول من التعديل باعتبارها أصول غير مؤهلة، واقتصار المعالجات على سنة تحرير سعر الصرف. كما أشارت ذات الدراسة أن أوجه القصور السابقة من شأنها جعل قائمة المركز المالي غير معبرة عن الواقع الفعلي للمنشأة، ويزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وبناء على ذلك قد قامت فقد صدر في مارس ٢٠١٤ قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، متضمن تعديل لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" لمواكبة التغيرات العالمية في هذا الشأن وتلبي الاحتياجات المختلفة للأطراف المختلفة، وتقديم حلول ملائمة للمشاكل الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (الجريدة الرسمية، ٢٠٢٤).

يتضح مما سبق، أن نتائج أعمال المنشآت المختلفة المنتمية للقطاعات الاقتصادية المختلفة قد تأثرت بشكل واضح بالتغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية. مما انعكاس سلباً وإيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية لتلك المنشآت. وحيث تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتضمن خاصية القابلية للمقارنة، وبالتالي تكون هذه المعلومات أكثر فائدة

إذا أمكن مقارنتها مع مثيلتها عن نفس المنشأة لفترات أخرى أو عن منشآت أخرى (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٥).

وبذلك، تثار تساؤلات حول مدى تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة بالتغيرات في أسعار العملات الأجنبية. وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى تتوافر قابلية القوائم المالية للمقارنة في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة في البورصة المصرية؟
- إلى أي مدى تتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة في البورصة المصرية بالتغيرات في أسعار العملات الأجنبية؟

٣/١ أهداف الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة وتحليل قابلية القوائم المالية للمقارنة في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة في البورصة المصرية.
- دراسة وتحليل مدى تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة في شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة في البورصة المصرية بالتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

٤/١ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة الحالية من تناولها لأحد أهم قرارات الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في الاقتصاد المصري، وهو قرار تحرير سعر صرف العملات الأجنبية وما ترتب عليه من تأثير على الأداء المالي للمنشآت وخاصة التي لديها أرصدة أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية، وما ترتب على ذلك من إعادة النظر في المعايير المحاسبية المطبقة وما تتضمنه من معالجات محاسبية مختلفة.

وبذلك تتبع الأهمية الأكاديمية للدراسة الحالية من أنها تمثل إستكمال للدراسات السابقة في الأدب المحاسبي المهتم بدراسة أثر التغيرات في أسعار العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة. أما على المستوى العملي فتتبع أهمية الدراسة الحالية من أنها توفر دليلاً عملياً لتقييم أثر التغيرات في أسعار العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

٥/١ منهج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها وإختبار فروضها، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي الذي يجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، من خلال إستقراء ما أتيح من مراجع تتعلق بموضوع الدراسة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة للوقوف على أحدث التطورات المتعلقة بهذا الموضوع وأستنباط مدى صحة فروض الدراسة من عدمه.

٦/١ نطاق الدراسة:

- 1- تقتصر الدراسة على شركات المقيدة بقطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية.
- 2- تقتصر الدراسة على عملة الدولار كمثل للعملات الأجنبية على اعتبار أنه العملة الرئيسية في المعاملات التجارية بين الشركات الدولية ومتعددة الجنسيات.

3- تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣

٧/١ خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى:

1. الإطار العام للدراسة
2. القابلية للمقارنة في الفكر المحاسبي
3. التغيرات في أسعار العملات الأجنبية – إطار نظري
4. موقف المعايير المحاسبية من التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
5. الدراسات السابقة واشتقاق الفروض
6. الدراسة التطبيقية
7. النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية
8. المراجع

٢- القابلية للمقارنة في الفكر المحاسبي:

أن توفر المعلومات عن المنشآت المماثلة يقلل من تكلفة الحصول عليها ويزيد من كميتها ونوعيتها. وحيث أن المحللين يفسرون المعلومات في المقام الأول، لذا ينبغي للمعلومات المعززة أن تسهل قدرة المحللين على التنبؤ بأرباح المنشأة. من خلال تفسير الأداء التاريخي للمنشآت بشكل أفضل، أو استخدام المعلومات من المنشآت المماثلة كمدخلات إضافية في توقعات أرباحهم. وبذلك ترتبط قابلية المقارنة بشكل إيجابي بدقة التنبؤ (De Franco et al., 2011). وأتساقاً مع ذلك، فقد أكد (Kim et al., 2018) بشكل إيجابي دقة التنبؤ (Henry et al., 2022) على أن القابلية للمقارنة تسهم في الحد من أخطاء توقعات المحللين الماليين وتشتتية وتخفيض من تكلفة الحصول على المعلومات ومعالجتها، مما يسهم في أحكام الرقابة على إدارة الشركة في استخدام الموارد، ويزيد من قيمة الشركة. وبذلك، وكما أشار (Tom Suozzi, 2024) تمثل القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية العمود الفقري للأسواق المالية المستقرة وخيارات الاستثمار الجيدة، من خلال الحد من الفجوة بين معايير إعداد التقارير المالية المختلفة. فزيادة القابلية للمقارنة يزيد من موثوقية تقارير أرباح، أما انخفاضها فيمكن أن يقلل من أهمية الأرباح بنسبة ٢٥٪. (Tom)

Suozzi, 2024 in <https://suozziforny.com/comparability-in-accounting>

١/٢ مفهوم وأهمية القابلية للمقارنة:

أشارت دراسة (Taplin, 2010) إلى عدم وجود مفهوم دقيق للقابلية للمقارنة متفق عليه، لكونه مصطلح صعب ويتسم بالغموض النسبي. فوفقاً للمعايير المحاسبية المصرية فإن خاصية القابلية للمقارنة أحد الخصائص المعززة للمعلومات المالية - بجانب كل من خصائص القابلية للتحقق والقابلية للفهم والوقت المناسب - والتي من شأنها تحسين فائدة هذه المعلومات، وعلى عكس الخصائص الأخرى فالأ ترتبط خاصية القابلية للمقارنة برقم وحيد وأما تتطلب رقمين. لذا، تمثل هذه الخاصية السمة النوعية التي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من تحديد وفهم نقاط التشابه والاختلافات في بنود القوائم المالية، بالإضافة إلى تمكنهم من تقييم الآثار الناتجة عن استخدام المبادئ المحاسبية المختلفة لإتخاذ قرارات اقتصادية جيدة. كما ترتبط خاصية القابلية للمقارنة بالإتساق (الثبات) في القوائم المالية والذي يشير إلى استخدام نفس الطرق لنفس البنود خلال الفترات المختلفة للمنشأة أو للمنشآت المختلفة خلال نفس الفترة. وبذلك تمثل خاصية قابلية المقارنة الهدف، أما الإتساق(الثبات) فيمثل أداة لتحقيق هذا الهدف (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٥).

وفي ذات السياق، يرى (Catuogno and Allini, 2011) أن القابلية للمقارنة تمثل إحدى خصائص الإفصاح المحاسبي، وتمكن المستخدمين من التعرف على الاختلافات بين الشركات. كما عرفها (Souza and Lemes, 2016) بأنها إحدى خصائص المعلومات النوعية الهادفة إلى تحسين فهم ومنفعة المعلومات وتمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين البنود بالقوائم المالية. وعرف (Stallings, 2017) قابلية مقارنة البيانات المالية من الناحية النظرية على أنها مدى ارتباط الأحداث الاقتصادية المتشابهة بالقوائم المالية للشركات بسبب الاتساق الذي يتم من خلاله تطبيق القواعد المحاسبية عبر الشركات. أما (Edmonds et al., 2018) فقد عرفها بأنها خاصية المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد مدى التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية لتعزيز منفعة القوائم المالية. كما أوضح (Zhang, 2018) أن القابلية للمقارنة بين الشركات المتشابهة في نفس الصناعة تعكس مدى التشابه والتداخل في بيئة العمل، ومدى التشابه في سلوكيات إعداد التقارير المالية.

هذا وقد فرقت دراسة (Zhang and Andrew, 2010) نقلاً عن: (الصاوي، ٢٠١٩) بين نوعين من القابلية للمقارنة الحقيقية والظاهرية إستناداً إلى الاختبارات المحاسبية بالمعايير المحاسبية. حيث تتحقق القابلية للمقارنة الحقيقية إذا ركزت الاختبارات المحاسبية على الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية، أما القابلية للمقارنة الظاهرية فتتحقق إذا ما تم تجاهل الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية عند وضع المعايير المحاسبية. كما أوضحت الدراسة أنه في حالة تجاهل الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية فإن الأساليب المحاسبية لا تمثل بصدق وعادلة (خاصية التمثيل الصادق) الجوهر الاقتصادي لأنشطة المنشأة، ومن ثم يضلل مستخدمي التقارير المالية.

من ناحية أخرى، تفيد المعلومات المحاسبية ذات القابلية للمقارنة الأطراف المختلفة من مستثمرون وشركات ومراجعي الحسابات، لقدرتها على تقليل التكاليف لكل من مستخدمي ومعدّي المعلومات المالية وزيادة كفاءة أسواق رأس المال. (<https://fasb.org/archive/comparability-in-international-accounting-standards>)

كما أشارت دراسة (دسوقي، ٢٠٠٨) إلى أهم شرط لتحقيق خاصية القابلية للمقارنة هي العقلانية عند اختيار طرق إعداد القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات، وأشار أنه بشكل عام تتحقق خاصية القابلية للمقارنة عندما تعالج الأحداث المتماثلة ويفصح عنها بنفس الطريقة.

كما أوضحت دراسات (الصاوي، ٢٠١٩؛ عبد الحليم وآخرون، ٢٠٢٢) من ضوء تحليلها للعديد من الدراسات مثل (Stickney and Weil, 2006; De Fond et al., 2011; Barth et al., 2013; Kang et al., 2015; Imhof et al., 2016; Neel, 2016; Fang et al., 2016; Kim et al., 2016; Chricop et al., 2016; Chen et al., 2016; Gross and Perotit, 2017; Li, S., 2017; Choi et al., 2018; Zhang, 2018; Kim et al., 2018; Habib et al., 2018; Su et al., 2018; Chen et al., 2020; Henry et al., 2020; Cheng, 2021; Nguyen and Vinh, 2021; Jiu et al., 2021; Majeed and Yan, 2021; Do, 2021) أن أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة تختلف من وجهة نظر الأطراف المختلفة، كما يلي:

1- أهمية القابلية للمقارنة للمستثمرين تتمثل في تدعيمها لتقويمهم من خلال زيادة مستوى فهم المعلومات وتدعم المقدرة التقييمية للمعلومات مما يدعم عملية تقييم كل من الفرص الاستثمارية البديلة والأداء المالي والاقتصادي للمنشأة، ومن ثم تحسين عملية تخصيص الموارد المتاحة وزيادة مستوى دقة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة مما يقلل من مخاطر المعلومات (مخاطر الاختيار العكسي).

بالإضافة إلى دورها في تخفيض التكلفة الحدية للحصول على المعلومات ومعالجتها مما يحد من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة منفعة المعلومات في اتخاذ قرارات الاستحواذ. كما أشارت نتائج دراسة (Jeong et al., 2021) إلى أن قابلية المقارنة تسهل على المستثمرين مراقبة كيفية استغلال المديرين لموارد المنشأة، مما يعزز قيمتها. وتوفر لهم فهم أفضل عن أداء المنشأة من خلال إفصاحاتها لأنها تمكنهم من فهم وتحديد أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية بين المنشآت المماثلة.

2- **أهمية القابلية للمقارنة للمنشأة** حيث تحقق القابلية للمقارنة العديد من الايجابيات للمنشأة منتجة المعلومات تتمثل في زيادة سيولة أسهمها، وزيادة قيمتها، وتخفيض تكلفة التمويل. فالقابلية للمقارنة تحسن من البيئة المعلوماتية وتزيد من جودة المعلومات للأطراف المختلفة ويقلل من عدم تماثل المعلومات، مما يزيد من رغبات الأطراف المختلفة في الاستثمار في أسهم المنشأة، وبالتالي زيادة حجم التداول لأسهم المنشأة وتخفيض كل من مخاطر المعلومات ومخاطر انهيار الاسهم وتقلبات عوائد الاسهم، مما يزيد من قيمة المنشأة.

3- **أهمية القابلية للمقارنة للمشاركين في سوق الديون** حيث يتخذ المقرضين قراراتهم في ما يتوافر لديهم من معلومات، وبالتالي فتخفيض تكلفة الحصول على المعلومات وزيادة كميتها يقلل من مستوى عدم التأكد لمخاطر الائتمان، ومن ثم تخفيض تكلفة التمويل للمنشأة المقترضة.

4- **أهمية القابلية للمقارنة للمحللين الماليين** حيث تمكن المعلومات القابلة للمقارنة المحللين الماليين من فهم وتنبؤ أفضل للأحداث الاقتصادية، فالمنشآت الأكثر قابلية للمقارنة بمثابة مقاييس نموذجية لبعضها. ومن ثم الوصول إلى استنتاجات أفضل حول مدى التشابه والاختلاف بين المنشآت المماثلة.

5- **أهمية القابلية للمقارنة لمراجعي الحسابات** حيث أن مستوى القابلية للمقارنة المتوفر في المنشأة محل المراجعة يمثل خاصية محددة لخطر ونتائج المراجعة. فمراجعي الحسابات يعتمدون على القوائم المالية القابلة للمقارنة -التي تدعم البيئة المعلوماتية للمنشأة محل المراجعة- عند تقييم مخاطر مراجعة العميل، وتخطيط عمليات المراجعة.

6- **أهمية القابلية للمقارنة لأسواق المال** حيث يتوقف دور القابلية للمقارنة في أسواق رأس المال على مستوى عقلانية المستثمرين ودرجة تماثل المعلومات بين أطراف هذه الأسواق المختلفة. فيكون للقابلية للمقارنة دور بديلاً - أي أنها تؤدي دور ضعيف في تحسين منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات ويقل احتمال اضافتها لقيمة مضافة لفهم المعلومات- إذا زادت درجة تماثل المعلومات، وكان المستثمرين على درجة عالية من العقلانية وقادرين على المطالبة بإفصاحات ذات جودة، وبامكانهم الحصول على المعلومات من مصادر بديلة. وكذلك تؤدي القابلية للمقارنة دوراً تكميلي من خلال دعم مستخدمي القوائم المالية عند معالجة المعلومات، من خلال دعمهم عند إجراء تحليلات مقارنة ذات جدوى ومنفع أعلى.

وفي ضوء العرض السابق يمكن للباحثان من تحديد أهمية خاصة القابلية للمقارنة فيما يلي:

- زيادة جودة ومنفعة المعلومات المالية بالقوائم المالية
- دعم عملية التخصيص الأمثل لرأس المال
- الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات
- تمكين المستخدمين المختلفين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين بنود القوائم المالية
- زيادة جودة الإفصاح المحاسبي
- زيادة قدرة المستثمرين على مقارنة الاستثمارات وتقييم أفضل للفرص الاستثمارية

■ تقييم أداء الشركات الفردية بشكل أفضل من خلال تعزيز إمكانية مقارنة الإفصاحات المحاسبية للشركات

■ زيادة قيمة المنشآت ومن ثم تنشيط سوق الأوراق المالية

■ تزيد من كفاءة القرار الاستثماري حيث تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الزائد والناقص.

■ دعم مراجعي الحسابات في تخطيط عملية المراجعة وتقدير مخاطر المنشأة محل المراجعة

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية القابلية للمقارنة، إلا أن البعض (الأرضى، ٢٠٠٨) يرى أن خاصية قابلية المقارنة خاصة وهمية، نظراً لتعدد البدائل بالمعايير التي تسمح بمعالجات محاسبية مختلفة لنفس العملية من منشأة لأخرى، كما أن تفعيلها يرتبط بإصدار معايير على أسس ومبادئ والحد من القواعد والاستثناءات، لذا فإنها تعد أحد أهم الأسباب للاتجاه لتطبيق معايير إعداد التقارير المالية. ويختلف الباحثون مع الرأي السابق كون أن الأطر المفاهيمية أتفقت على أهمية القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية التي تحقق جودة المعلومات المحاسبية. كما أن الرأي السابق أنهى إلى أن القابلية للمقارنة أحد أهم الأسباب للاتجاه لتطبيق معايير إعداد التقارير المالية، فكيف ذلك وتكون خاصة وهمية. وقد أكد على ذلك (Ross H., 2011) حيث أشار إلى أن المفهوم العام للمقارنة يعتبر مرغوباً فيه، وهو ما يتضح من إدراجها كواحدة من أربع خصائص نوعية في الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٢/٢ القابلية للمقارنة في الأطر المفاهيمية:

أتفقت الأطر المفاهيمية الصادرة عن المنظمات المهنية على أهمية خاصة القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وأن اختلفت حول كونها خاصة أساسية (جوهرية) أم ثانوية (معززة). ويمكن توضيح خاصية القابلية للمقارنة كخاصية أساسية أو ثانوية ونسبتها في الأطر المفاهيمية المختلفة بالجدول رقم (١):

جدول رقم (١) خاصية القابلية للمقارنة في الأطر المفاهيمية ونسبتها*

الخاصية	IASC	FASB	المشروع المشترك بين FASB & IASB	IFRS ٢٠١٠	الإطار المصري ٢٠٠٦	الإطار المصري ٢٠١٥	IFRS ٢٠٢٠	نسبة استمرارية خاصة / معززة / ثانوية	نسبة استمرارية خاصة / أساسية / جوهرية
القابلية للمقارنة	خاصية أساسية	خاصية ثانوية	خاصية معززة	خاصية معززة	خاصية أساسية	خاصية معززة	خاصية معززة	٥٧%	٤٣%

المصدر: إعداد الباحثون

يتضح من جدول رقم (١) أن خاصية القابلية للمقارنة تعد كخاصية أساسية بنسبة ٤٣% وكخاصية ثانوية بنسبة ٥٧%. كما يتضح اتفاق الإصدارات الحديثة من الأطر المفاهيمية على اعتبار خاصية القابلية للمقارنة خاصة ثانوية (معززة). وقد فسرت مستندات مجلس معايير المحاسبة الدولية المنشورة

* تم تحديد نسبة استمرارية الخاصية سواء كأساسية أو معززة أو كخاصية فرعية لخاصية أساسية من خلال المعادلة (عدد مرات وجودها بالأطر ÷ عدد الأطر) × ١٠٠. وبذلك خاصية القابلية للمقارنة

١- كخاصية أساسية = (عدد مرات وجودها كخاصية أساسية ÷ عدد الأطر) × ١٠٠ = (٣ ÷ ٧) × ١٠٠ = ٤٣%

٢- كخاصية معززة = (عدد مرات وجودها كخاصية معززة ÷ عدد الأطر) × ١٠٠ = (٤ ÷ ٧) × ١٠٠ = ٥٧%

والمرفقة مع إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية تحول خاصية القابلية للمقارنة من خاصية أساسية إلى خاصية معززة، بأن المعلومات الملائمة والممثلة بصدق مفيدة حتى ولو لم تكن يسهل مقارنتها، أما المعلومات غير الملائمة وغير ممثلة بصدق يمكن أن تكون مضللة وغير مفيد وأن كانت قابلة للمقارنة.

٣- التغيرات في أسعار العملات الأجنبية – إطار نظري:

لقد شهد الاقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة ارتفاع كبير في معدلات التضخم وتباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة تعرضه لعدت صدمات متتالية من أهمها جائحة كوفيد-١٩ (فيرس كروانا) والغزو الروسي لأوكرانيا (الحرب الأوكرانية). مما أدى إلى تعديلات كبيرة في أسعار الصرف العملات لاحتواء التضخم، وكجزءاً لا يتجزأ من تكييف الاقتصادات مع الصدمات وتداعياتها غير المتكافئة (Boris et al., 2022). وقد أشارت دراسة (Zamanian et al., 2017) إلى أن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية تمثل أحد التحديات التي تواجه المنشآت التي تعتمد على التصدير لتأثيرها على معدل العائد والدخل في هذه المنشآت. فانخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية يخفض من ربحية المنشآت التي تعتمد على التصدير، أما ارتفاعها يؤدي إلى عجز في الموارد المتاحة لصرف الداخلي مما يعرض المنشآت للمخاطر.

ويتمثل سعر الصرف في سعر الوحدة من العملة الأجنبية (دولار، جنية استرليني، ين.... إلخ) معبراً عنها بوحدات من العملة المحلية (محمود، ٢٠١٧). هذا ويوجد نظامان لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية، هما نظام أسعار الصرف المستقرة نظام سعر الصرف الحر. ووفقاً لنظام أسعار الصرف المستقرة أو الثابتة يتم تحديد سعر الصرف بصورة رسمية مع اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه ومنعه من التقلب، فتقوم الجهات المعنية بالدولة -رغبة منها بعدم تداول عملتها بحرية- بربط عملة الدولة بعملة دولة آخر أو بسعر الذهب. أما في نظام سعر الصرف الحر (التعويم) يتحدد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق أسعار صرف العملات الأجنبية، ويتخذ هذا النظام أحد شكلين هما نظام التعويم المستقل ونظام التعويم المدار. ويتمثل الفرق بين النظامين في مستوى تدخل الجهات المعنية بالدولة، ففي ظل نظام التعويم المستقل لا يوجد تداخل إطلاقياً ويتحدد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب للسوق، أما في نظام التعويم المدار فتتدخل الدولة بالسياسات النقدية في توقيتات معينة لإدارة أسعار الصرف ومنع تقلبها بصورة كبيرة (Obokoh et al., 2017 نقلاً عن محمود، ٢٠١٧) وحيث أن كل نظام من أنظمة سعر الصرف مميزات وعيوب، إلا أنه نظراً لتبني البنك المركزي المصري نظام سعر الصرف الحر (التعويم) كأحد الإجراءات الإصلاحية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المتكامل الهادف إلى توفير تمويل لسد فجوة الموارد الدولارية والحد من زيادة الأسعار (الرشيدى، السيد، ٢٠١٧). لذا يمكن التركيز فيما يلي على مميزات وعيوب نظام سعر الصرف الحر.

١/٣ مميزات وعيوب نظام سعر الصرف الحر:

أوضحت دراسة (Kayral and Karacaer, 2017 نقلاً عن محمود، ٢٠١٧) مميزات وعيوب نظام سعر الصرف الحر فيما يلي:

١/١/٣ - مميزات نظام سعر الصرف الحر:

تتمثل أهم مميزات نظام سعر الصرف الحر في:

- تصحيح سعر صرف العملات الأجنبية ذاتياً: حيث أن قوى العرض والطلب في السوق تحدد سعر الصرف الحر، وبذلك فإن أي تغيرات في قوى العرض والطلب تنعكس في سعر صرف العملات الأجنبية حتى يتحقق التوازن في سوق العملات الأجنبية تلقائياً.

- توفير الحماية للعملة المحلية من التقلبات الاقتصادية العالمية: نظراً لأن سعر الصرف حر ويتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب فإن العملة المحلية للدولة لا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية في الدول الأخرى، ولا ترتبط بالتغيرات في معدلات التضخم العالمية. أى أن هذا النظام بمثابة جدار عازل لاقتصاد الدولة عن التقلبات الاقتصادية العالمية.
- توفير حرية للدولة في اختيار سياساتها الداخلية: حيث تؤثر السياسة الداخلية للدولة على ميزان مدفوعاتها، فيسمح نظام سعر الصرف الحر بمعالجة أي خلل في ميزن المدفوعات ينشأ عن اتباع سياسة داخلية معينة.

■ توفير حرية للدولة في وضع السياسات الاقتصادية المحلية: ٢/١/٣ - عيوب نظام سعر الصرف الحر:

تتمثل أهم عيوب نظام سعر الصرف الحر في

- صعوبة التنبؤ بأسعار الصرف: حيث أن سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، ولزيادة مستوى عدم التأكد لدى المشاركين بأسواق رأس المال تزداد درجة تعرضهم للمخاطر وخاصة في فترات عدم استقرار أسعار الصرف. ونظراً لزيادة مستوى عدم التأكد تزداد درجة صعوبة التنبؤ بالتغيرات في أسعار الصرف لمواجهة المخاطر وإدارتها.
- التقلبات الشديدة: حيث يتعرض نظام سعر الصرف الحر لحالة عدم الاستقرار في المدى القصير، ويمكن تفسير هذه الحالة اعتماداً على أساسيات الاقتصاد الكلي.
- احتمالية زيادة المشاكل الاقتصادية القائمة: ففي حالة تطبيق نظام سعر الصرف الحر وكانت الدولة تعاني من مشاكل اقتصادية مثل زيادة معدل التضخم، فإنه من المحتمل أن يؤدي تطبيق نظام سعر الصرف الحر إلى تخفيض قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

٤ - موقف المعايير المحاسبية من التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية:

لقد أولت المنظمات المهنية التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية اهتماماً كبيراً، بهدف العمل على توحيد وعرض القوائم المالية للكيانات المنفصلة (الشركات التابعة والتي قد توجد وتعمل في بيئات اقتصادية وبيئات عملة مختلفة) داخل المنشأة المعدة للتقارير المالية، كما لو كانت البيانات المالية لمنشأة معدة للتقارير واحدة (EY,2023).

فأصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) "محاسبة آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" في ديسمبر ١٩٨٣. ثم أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) في ابريل ٢٠٠١ معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ليحل محل المعيار السابق، ثم قام (IASB) بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) في ديسمبر ٢٠٠٥.

وفي أغسطس ٢٠٢٣ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١) بعنوان "عدم قابلية الصرف"، وتوضح التعديلات عندما لا تكون هناك قابلية للصرف كيف تقيم المنشأة ما إذا كانت العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري، وكذلك الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم تأثير عدم قابلية العملة للاستبدال (EY,2023).

وعلى المستوى المصري، فقد صدرت معايير المحاسبة المصرية المعدلة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، متضمنة معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، ثم صدر الملحق (أ) بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ والذي نص في مادته الأولى أن يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية الملحق (أ) لمعيار المحاسبة

المصري رقم (١٣). وذلك بهدف وضع معالجات محاسبية خاصة (اختيارية) للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي الخاص بتحرير سعر الصرف والصادر عن البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠١٦، والذي أثر على نتائج أعمال العديد من المنشآت التي لديها أرصدة أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية، حيث نشأ لديها أرباح وخسائر فروق عملة استثنائية (الوقائع المصرية، إعداد مختلفة).

ولما كانت المعالجات المحاسبية التي تتضمنها الملحق (أ) إختيارية، وبالتالي للمنشآت حرية التطبيق من عدمه. فقد صدر في مارس ٢٠١٤ قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، متضمن تعديل لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" (الجريدة الرسمية، ٢٠٢٤).

يتضح مما سبق مدى أهتمام معايير المحاسبة الدولية أو المحلية بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، بالصورة التي تضمن تقديم معلومات مالية تتسم بالجودة والشفافية والملاءمة وتعبر بصدق عن الواقع الفعلي للمنشآت، ومن ثم تساهم في إيجابياً في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

٥- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

تناولت العديد من الدراسات الفكر المحاسبي قابلية القوائم المالية للمقارنة، إلا أن الدراسات التطبيقية في هذا الشأن تتسم بالندرة النسبية مقارنة ببعض الخصائص النوعية الأخرى للمعلومات المحاسبية، وقد أرجعت دراسة (Sohn, 2016) ذلك إلى أن القابلية للمقارنة ليست معياراً مطلقاً أو مستقل كـبعض الخصائص المحاسبية الأخرى وأنها هي مفهوم نسبي أو مقارنة.

هذا وتعد دراسة (De Franco et al., 2011) من أهم الدراسات التي قامت بقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة، إنطلاقاً من أن القوائم المالية القابلية للمقارنة تمكن مستخدميها من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الأحداث الاقتصادية. وأن النظام المحاسبي يمثل آلية ترجمة وتسجيل هذه الأحداث إلى البيانات المالية للمنشأة. حيث أن التشابه بين تقديرات المعلمات الخاصة بانحدارات أرباح الشركة على العائدات، بالنسبة للشركة المعنية والشركات النظيرة داخل نفس الصناعة، يجسد بشكل مناسب فكرة قابلية القوائم المالية للمقارنة. وتوصلت إلى قابلية القوائم المالية للمقارنة تمكن المستثمرين من فهم أفضل للمنشأة وتقييم أدائها الاقتصادي، ومن ثم زيادة فعالية دورهم الرقابي على أداء الإدارة في استغلال الموارد وبالتالي زيادة قيمة المنشأة.

كما تناولت دراسة (حسن، ٢٠١٧) أثر معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ في عام ٢٠٠٦ على قابلية القوائم المالية للمقارنة. وقد اعتمدت على ٦٩٢ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠. وتوصلت إلى نتيجة هامة مؤداها أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية قد أدى إلى انخفاض مستوى القابلية للمقارنة، وقد أرجعت الدراسة هذه النتيجة إلى عدم التزام الشركات بكامل متطلبات معايير المحاسبة المصرية لعدم وجود آليات تنفيذ وإلزام قوية، بالإضافة إلى عدم ملاءمة معايير المحاسبة للمتغيرات البيئية والقيم المجتمعية والهياكل التنظيمية في مصر. أما دراسة (Bordeman, et al., 2021) نقلاً عن عبد الحليم وآخرون، (٢٠٢٢) والتي طبقت في البيئة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ٢٠١٩، فقد سعت إلى دراسة تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على تحسين شفافية المعلومات المالية، ومن خلال التطبيق على عدد من المشاهدات بلغ ٣٥٨٤ مشاهدة توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة على دقة وشفافية المعلومات وارتباط سلبي مع عدم تماثل المعلومات.

كما توصلت دراسة (الصاوي، ٢٠١٩) إلى أن ارتفاع قابلية القوائم المالية للمقارنة يزيد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة بالحقيقية، ويخفض من ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. وأنه مع تحسين بيئة المعلومات للشركات يمكن الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالاستحقاقات.

هذا وقد تناولت دراسات أخرى دراسة واختبار أثر القابلية للمقارنة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم. وتباينت نتائج هذه الدراسات، حيث أوضحت دراسة (Kim et al., 2016) أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤدي إلى مخاطر انهيار أسعار الأسهم. كما توصلت دراسات (Parse and Sarraf, 2018; عبد الحليم وآخرون، ٢٠٢٢) إلى نتيجة هامة مؤداها وجود علاقة سلبية (تأثير سلبي) ذات دلالة معنوية لقابلية القوائم المالية للمقارنة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، وأن هذه التأثير يختلف باختلاف جودة المراجعة ونسبة الديون قصيرة الأجل.

وحيث أكدت دراسات (Chen et al., 2018, 2020; Chen and Gong, 2019; Kim et al., 2016; Hajjha and Chenari, 2019; Mehrabanpour et al., 2020) عملية الرقابة على أداء الإدارة في استغلال موارد المنشأة يتوقف على قابلية القوائم المالية للمقارنة ومساهمتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما يمكن الأطراف المختلفة من فهم وتقييم الوضع والأداء المالي للمنشأة وبالتالي اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. لذا فقد تناولت دراسات مثل (Mirbargkar et al., 2021; القليطي، ٢٠٢٤) دراسة واختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على كفاءة استخدام الموارد. وتوصلت إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة لها أثر إيجابي ودو دلالة احصائية على قيمة حقوق المساهمين، وتزيد من كفاءة استخدام المديرين لموارد الشركة. من دورها الإيجابي في الحد من الدوافع الانتهازية للإدارة.

كما قامت دراسة (Justin, 2024) باختبار العلاقة بين المقارنة المحاسبية وإنتاجية الشركة، بالتطبيق على عينة من شركات التصنيع الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠١٥. وتوصلت إلى أن المقارنة المحاسبية ترتبط بشكل إيجابي بإنتاجية الشركة. وأن هذه العلاقة تزداد قوة عندما تظهر الشركات النظرية إنتاجية أعلى وتوفر المزيد من المعلومات المفيدة، وعندما تظهر الشركات الخاضعة تشابهًا أكبر في المنتجات مع الشركات النظرية وتواجه منافسة أشد، وعندما تعمل الشركات الخاضعة في صناعات تتميز بجودة محاسبية أعلى.

مما سبق، يتضح أن معظم الدراسات السابقة تناولت علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير مستقل مع العديد من المتغيرات مثل إدارة الأرباح ومخاطر إنهيار الأسهم. كما تناولت أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة للأطراف المختلفة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، فضلاً عن دعمها للدور الرقابي للمستثمرين على أداء الإدارة. وبذلك يمكن صياغة الفرض الأول "تتمتع القوائم المالية لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية بالقابلية للمقارنة".

من ناحية أخرى، تناولت دراسات أخرى في الفكر المحاسبي التغيرات في أسعار العملات الأجنبية - تتسم بالندرة على حد علم الباحثين- فقد أشارت دراسة (Simakova, 2016) أن معاملات الشركة الدولية تعرضها لمخاطر صرف العملات الأجنبية. كما أوضحت دراسة (سيد، ٢٠١٩) إلى أن العديد من الدراسات التجريبية إلى وجود تأثير سلبي لعدم اليقين حول تأثير سعر الصرف على التدفق النقدي وربحية الشركات، ومن ثم القيم السوقية لهذه الشركات. كما أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف وقيمة أسهم الشركات.

أما دراسة (الرشيدى، السيد، ٢٠١٧) قد هدفت إلى التعرف على أثر تعويم سعر صرف الجنية المصري على عناصر القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية. وتوصلت إلى تباين أثر تعويم سعر صرف الجنية المصري على أداء الشركات المالي، حيث حققت بعضها أرباح وحققت بعضها خسائر. كما تباينت المعالجات التي اختارتها الشركات. كما أوصى الباحثان بضرورة الحيطة والحذر فيما يتعلق بآثار قرار تعويم سعر صرف الجنية المصري على عناصر القوائم المالية للشركات. أما دراسة (بالرقي، راشدي، ٢٠١٧) فقد سعت إلى تحليل وإيضاح كيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المنشأة، وطريقة اختيار سعر الصرف المستخدم للاعتراف في القوائم المالية، مع التركيز على أوجه التشابه بين معيار المحاسبة الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي في الجزائر فيما يتعلق بالمعالجة الوصفية والمحاسبية لتغيرات أسعار الصرف. وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر وتحديث بعض مواد النظام المحاسبي المالي، وكذلك إعادة النظر في بعض القوانين الصادرة في الجزائر بحيث يتم تعديلها للقضاء على التضارب والأخطاء.

أما دراسة (سالم، ٢٠١٨) فقد هدفت إلى قياس أثر تحرير سعر صرف الجنية المصري على كفاءة سوق الأوراق المالية في ضوء تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (١٣)، بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بمؤشر EGX 30 خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧. وقد توصلت إلى وجود تأثير معنوي لتحرير سعر صرف الجنية المصري على محددات كفاءة سوق الأوراق المالية (معدل التقلبات في العوائد، وحجم الشركة)، مما يشير إلى إنخفاض عدم تماثل المعلومات بين أطراف السوق، ومن ثم تحسن كفاءة سوق الأوراق المالية. كما توصلت إلى عدم وجود تأثير معنوي لتحرير سعر صرف الجنية المصري على تكلفة رأس المال.

أما دراسة (محمود، ٢٠١٧) فقد تناولت أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦. وقد استخدمت الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية كممثلات عن المعلومات المحاسبية. وتوصلت إلى انخفاض المقدرة التقييمية للأرباح في تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، نظراً لزيادة كل من مستوى عدم التأكد والمخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. كما توصلت إلى زيادة القدرة التقييمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية، وذلك لانخفاض قدرة قائمة الدخل على توفير معلومات عن فرص الربحية الطبيعية للمنشأة مما دفع متخذي القرارات للاعتماد على مصادر أخرى للمعلومات، فضلاً عن تمتع التدفقات النقدية التشغيلية بمحتوى معلوماتي أفضل مقارنة بالأرباح المحاسبية.

كما قامت دراسة (حامد، ٢٠١٨) بتقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الخاصة بالآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية. وأوضحت الدراسة أن قرار تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية قد أثر على نتائج أعمال المنشآت، وأن الملحق (أ) المضاف لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) والهادف إلى معالجة أثر تحرير سعر الصرف قد ترتب على تطبيقه العديد من المشكلات تمثلت في صعوبة إجراء المقارنات سواء على مستوى الشركة الواحدة أو على مستوى الشركات بعضها البعض، وذلك لما تضمنه من معالجات جزئية. وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في معالجات الملحق (أ) المضاف لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) تمثلت أهمها عدم القابلية للمقارنة سواء على مستوى الشركة الواحدة أو على مستوى الشركات بعضها البعض، واستثناء بعض الأصول باعتبارها غير مؤهلة، واقتصار المعالجات على سنة تحرير يعر الصرف مما يشكك في القيمة الناتجة بعد التعديل.

كما قامت دراسة (محمود، ٢٠٢٣) بدراسة واختبار محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية واختبار تأثير تلك المخاطر على تكلفة رأس المال، بالتطبيق الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال للشركات.

وعلى ما سبق، فإن معظم الدراسات السابقة ركزت أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المعالجات المحاسبية ومدى تغيرها، أو أثرها على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية. أو أثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية. حيث توصلت إليه دراسة (حامد، ٢٠١٨) من أن المعالجات المحاسبية الصادرة لمواجهة آثار قرار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ترتب عليه مشكلة عدم القابلية للمقارنة. وبذلك يمكن صياغة الفرض الثاني يوجد أثر للتغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة في البورصة المصرية".

٦- الدراسة التطبيقية:

١/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في قطاع الرعاية الصحية والأدوية، خلال الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣، وتم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

- توافر التقارير المالية وغير المالية للشركة خلال فترة الدراسة.
- أن يكون تاريخ إعداد التقارير المالية للشركة ١٢/٣١ من كل عام لأغراض قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- أن تعرض الشركة تقاريرها المالية بالعملة المحلية.
- استمرار قيد وتداول أسهم الشركة في البورصة المصرية خلال فترة الدراسة لضمان توافر البيانات السوقية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

وحيث أن عدد شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية بالبورصة المصرية بلغ ١٩ شركة، وبتطبيق الشروط السابقة بلغ عدد شركات العينة ١٣ شركة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٦٥ مشاهدة.

٢/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

١/٢/٦ المتغير التابع للدراسة:

يعد النموذج الذي قدمته دراسة (G. De Franco et al., 2011) لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة من أكثر النماذج شيوعاً في الفكر المحاسبي. كما يتميز هذا المقياس مقارنة بالمقاييس الأخرى بأنه يتضمن التشابه في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة المعنية والشركات النظيرة،

• لقد تم اختيار هذه القطاع لكونه أحد أهم القطاعات بالبورصة المصرية، لكونه قطاع يعتمد على استيراد المواد الخام ومواد التعبئة ومن ثم يتأثر بصورة مباشرة بأى تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. كما أنه يحتل موقع البورصة المصرية المرتبة الثالثة من حيث حجم التداول، كما بلغت نسبة رأس ماله السوقى ٢,٦٥% من إجمالي رأس المال السوقى لكل القطاعات. فضلاً عن، ما أشارت إليه نتائج دراسة (سيد، ٢٠١٩) من وجود تأثير ذو دلالة احصائية لسعر الصرف على قيم تدولات قطاع الرعاية الصحية والأدوية بالبورصة المصرية.

ويتضمن أوجه التشابه في كيفية تنفيذ هذه السياسات المحاسبية. بخلاف المقاييس الأخرى والتي لا تتضمن سوى أوجه التشابه في السياسات المحاسبية التي تستخدمها الشركات (Justin, 2024).
وتتمثل خطوات قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة وفقاً لمقياس G. De Franco في:

■ الخطوة الأولى: تقدير معاملات النظام المحاسبي:

إنطلاقاً من أن المعلومات القابلة للمقارنة هي التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية. وبذلك فإن النظام المحاسبي يمثل آلية ترجمة الأحداث الاقتصادية إلى البيانات المالية للمنشأة. ويمكن تمثيلها على النحو التالي:

$$\text{Financial Statements}_i = f_i (\text{Economic Events}_i) \text{-----} (1)$$

حيث يمثل (f_i) النظام المحاسبي للشركة (i). وبذلك تكون البيانات المالية للمنشأة دالة للأحداث الاقتصادية ومحاسبة هذه الأحداث، فإذا أمثلنا منشأتان أنظمة محاسبية مماثلة وتعرضتا لأحداث اقتصادية متماثلة، فأنهما ينتجا بيانات مالية مماثلة، وبالتالي لهما محاسبة قابلة للمقارنة. وقد تكون الأحداث الاقتصادية إستثنائية (فريدة من نوعها) بالنسبة للمنشأة، وقد تكون أيضاً بسبب صدمات على مستوى الصناعة، لذا يستخدم عائد الأسهم كمثل أو بديل proxy للتأثير الصافي للأحداث الاقتصادية في البيانات المالية للمنشأة. كما تستخدم الأرباح كمثل أو بديل proxy للبيانات المالية باعتبارها مقياس مهم لبيان ملخص الدخل.

$$\text{Earnings}_{it} = \alpha_i + \beta_i \text{Return}_{it} + \varepsilon_{it} \text{-----} (2)$$

حيث أن، Earnings_{it} تمثل نسبة صافي الربح السنوي قبل البنود غير العادية للمنشأة (i) عن السنة (t) إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية في نهاية الفترة. أما Return_{it} فهو عائد سعر السهم للمنشأة (i) عن السنة (t) خلال الفترة.

وبموجب الإطار في المعادلة (2)، فإن α_i و β_i يمثلان الدالة المحاسبية (f_i) للمنشأة (i). وبالمثل، فإن الدالة المحاسبية للمنشآت الأخرى، فالمنشأة (j) تمثلها α_j و β_j المقدره اعتماداً على أرباح وعائد المنشأة (j).

■ الخطوة الثانية: التنبؤ بالبيانات المالية:

بافتراض أن المنشآت تواجه نفس مجموعة الأحداث الاقتصادية، وأنه إذا شهدت منشأتان نفس مجموعة الأحداث الاقتصادية فأنهما يحققا نفس العائد، كلما كانت المحاسبة بين هاتان المنشأتان أكثر قابلية للمقارنة، وكلما كانت بياناتهما المالية أكثر تشابهاً. فيتم التنبؤ بالبيانات المالية (الأرباح) للمنشآت (i) و (j) باستخدام مقدرات النظام المحاسبي، ويتم تثبيت عائد المنشأة (i). أي نستخدم وظيفتي المحاسبة المقدره لكل منشأة مع الأحداث الاقتصادية لمنشأة واحدة

$$E(\text{Earnings})_{iit} = \hat{\alpha}_i + \hat{\beta}_i \text{Return}_{it} \text{-----} (3)$$

$$E(\text{Earnings})_{ijt} = \hat{\alpha}_j + \hat{\beta}_j \text{Return}_{it} \text{-----} (4)$$

حيث أن، $E(\text{Earnings})_{iit}$ تمثل الأرباح المتوقعة للمنشأة (i) كدالة في النظام المحاسبي للمنشأة (i) واحداثها الاقتصادية (عائد للمنشأة (i)) في السنة (t). أما $E(\text{Earnings})_{ijt}$ تمثل الأرباح المتوقعة للمنشأة (j) كدالة في النظام المحاسبي للمنشأة (j) ولكن بعائد المنشأة (i) في السنة (t). من خلال استخدام عائد المنشأة (i) في كلا التنبؤين، فإننا نحافظ صراحة على ثبات الأحداث الاقتصادية.

■ الخطوة الثالثة: تحديد القابلية للمقارنة:

يتم تحديد القابلية للمقارنة بين المنشأة (i) والمنشأة (j) على أنها القيمة السلبية لمتوسط الفرق بين الأرباح المتوقعة.

$$\text{CompAcct}_{ijt} = -1/n \times \sum |E(\text{Earnings}_{iit}) - E(\text{Earnings}_{ijt})|.$$

حيث أن، CompAcct_{ijt} تمثل القابلية للمقارنة، أما n تمثل عدد فترات الدراسة. كما تم ضرب المعادلة في (-1) لتشير القيم الأكبر (الأقل سلبية) إلى زيادة مستوى القابلية للمقارنة. أي أن القيم الأعلى تشير إلى قابلية أكبر للمقارنة المحاسبية. وحيث أن مدة الدراسة الحالية خمس سنوات، لذا سيتم تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{CompAcct}_{ijt} = -1/5 \times \sum |E(\text{Earnings}_{iit}) - E(\text{Earnings}_{ijt})|.$$

■ **الخطوة الرابعة:** تكرر الخطوات السابقة لكل مفردة من مفردات العينة عن كل فترة ضمن التصنيف القطاعي المنتمية إليه، أي مع المفردات النظرية فقط وبشرط أن تنتهي السنة المالية لهم في ذات التاريخ.

■ **الخطوة الخامسة:** يتم ترتيب قيم المقارنة لكل منشأة في كل عام من أعلى قيمة لأدنى قيمة، ويشير وسيط هذه القيم إلى القابلية للمقارنة. حيث أن القيم الأكبر توضح أن المنشأة تتمتع بقابلية للمقارنة مع المنشآت الأخرى في نفس القطاع (الصناعة) في نفس العام.

٢/٢/٦ المتغير المستقل للدراسة:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية، وقد تم اختيار التغير في سعر عملة الدولار كأحد العملات الأجنبية الأكثر انتشاراً. حيث تم التعبير عن المتغير المستقل للدراسة الحالية من خلال (x_1) والتي تعبر عن سعر عملة الدولار في نهاية السنة المالية، و (x_2) والتي تعبر عن متوسط سعر عملة الدولار السنوي. وقد تم الحصول على بيانات أسعار عملة الدولار من خلال البيانات المتاحة على موقع البنك المركزي المصري.

٣/٢/٦ المتغيرات الرقابية للدراسة:

لزيادة واقعية النتائج فأن الدراسة قد اخذت في الحسبان العديد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، والتي تعد أكثر شيوعاً وفقاً لأدبيات الفكر المحاسبي. ويوضح الجدول رقم (٢) المتغيرات الرقابية ورموزها وكيفية قياسها.

جدول رقم (٢) رموز ومقاييس المتغيرات الرقابية

مصادر البيانات	طريقة القياس	المتغير	
		اسم المتغير	رمز المتغير
القوائم المالية	اللورغار تيم الطبيعي لأجمالي الأصول	حجم الشركة	Size
القوائم المالية	أجمالي الأصول في العام الحالي ÷ إجمالي الأصول في العام السابق	نمو الشركة	Grow
القوائم المالية	أجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول	نسبة الرافعة المالية	Lev

وبذلك يمكن التعبير عن نموذج الدراسة كما يلي

$$\text{CompAcct}_{it} = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 \text{Size} + \beta_4 \text{Grow} + \beta_5 \text{Lev} + E_{it}$$

حيث أن

✓ CompAcct_{it} تعبر عن القابلية للمقارنة للشركة (i) في نهاية السنة (t).

✓ x_1 تعبر عن سعر عملة الدولار في نهاية السنة المالية.

✓ x_2 تعبر عن متوسط سعر عملة الدولار السنوي.

أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم
إبراهيم، محمد زيدان؛ إبراهيم، محمد رمضان؛ فرغلي، محمد سامي

- ✓ Size تعبر عن حجم الشركة.
- ✓ Grow تعبر عن نمو الشركة.
- ✓ Lev تعبر عن نسبة الرافعة المالية.
- ✓ E تمثل بواقي نموذج الانحدار (الخطأ العشوائي).
- ✓ β_0 الجز الثابت من معادلة الانحدار.
- ✓ $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ معاملات نموذج الانحدار.

٣/٦ مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة للحصول على البيانات المالية والسوقية اللازمة لاختبار فروضها على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة، والمفصح عنها على موقع مباشر مصر <https://www.mubasher.info>، والموقع الإلكتروني للشركة، موقع البورصة المصرية <http://www.egx.com.eg>.

٤/٦ نتائج اختبار فروض الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة واختبار فروضها، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، تحليل الارتباط، تحليل الانحدار، اختبار T-Statistic، اختبار F-Statistic. وتم معالجة البيانات من خلال برنامج spss 22، وتم اختبار الفروض عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وفيما يلي عرض لنتائج اختبار كل فرض على حدة.

١/٤/٦ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم إجراء الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة (القابلية للمقارنة، سعر صرف الدولار في نهاية السنة المالية، متوسط سعر صرف الدولار السنوي، نمو الشركة، نسبة الرافعة المالية، حجم الشركة) من حيث مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (٣).

جدول (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Std, Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	المتغيرات
المتغير التابع					
٥١,٤٠٥٥	٦,٤٢٧٢	٤١٤,٤٩	٠,٢٣٢٣-	٦٥	CompAcct _{it}
المتغيرات المستقلة					
٦,٢٣٥١	٢٠,٥٧٣٩	٣٠,٨٤١٤	١٥,٦٦١١	٦٥	X ₁
٥,٧٠٥٢	١٩,٦٠٠٩	٣٠,٦٢٧٩	١٥,٦٤٥٧	٦٥	X ₂
المتغيرات الرقابية					
٠,٢٢٩	١,١٧٩١	١,٩٤٢٦	٠,٦٠٤٦	٦٥	Grow
٠,٢١١١	٠,٤١٢٦	٠,٩١٨٢	٠,٠٦٦٤	٦٥	Lev
٠,٦٩٥٦٥	٨,٨٧٥٥	١٠,٢٢٠٠	٧,٥٢١٣	٦٥	Size

المصدر: إعداد الباحثون في ضوء مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٣)

- بالنسبة للمتغير التابع القابلية للمقارنة (CompAcct_{it}) بلغ المتوسط الحسابي ٦,٤٢٧٢ وبانحراف معياري ٥١,٤٠٥٥، كما بلغت أقل قيمة (٠,٢٣٢٣) وبلغت أعلى قيمة ٤١٤,٤٩٠٤، مما يشير

إلى مدى التباين بين شركات (العينة) قطاع الرعاية الصحية والادوية المقيدة بالبورصة المصرية فيما يتعلق بالقابلية للمقارنة، وهو ما يظهره أعلى وأقل قيمة.

■ بالنسبة للمتغير المستقل سعر صرف الدولار في ١٢/٣١ (X_1) فقد بلغ المتوسط الحسابي ٢٠,٥٧٣٩، كما بلغت أقل قيمة ١٥,٦٦١١ وأعلى قيمة ٣٠,٨٤١٤، وبلغ الانحراف المعياري ٦,٢٣٥١، مما يشير إلى وجود تباين كبير في سعر صرف الدولار في ١٢/٣١ خلال فترة الدراسة.

■ بالنسبة للمتغير المستقل متوسط سعر صرف الدولار السنوي (X_2) فقد بلغ المتوسط الحسابي ١٩,٦٠٠٩، كما بلغت أقل قيمة ١٥,٦٤٥٧ وأعلى قيمة ٣٠,٦٢٧٩، وبلغ الانحراف المعياري ٥,٧٠٥٢، مما يشير إلى وجود تباين كبير في متوسط سعر صرف الدولار السنوي خلال فترة الدراسة.

■ بالنسبة للمتغير الرقابي نمو الشركة (Grow) فقد بلغ المتوسط الحسابي ١,١٧٩١ وبنحرف معياري ٠,٢٢٩، كما بلغت أقل قيمة ٠,٦٠٤٦ وأعلى قيمة ١,٩٤٢٦، مما يشير إلى مدى التفاوت في معدلات نمو شركات العينة محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

■ بالنسبة للمتغير الرقابي نسبة الرافعة المالية (Lev) فقد بلغ المتوسط الحسابي ٠,٤١٢٦٤ وبنحرف معياري ٠,٢١١١، كما بلغت أقل قيمة ٠,٠٦٦٤ وأعلى قيمة ٠,٩١٨٢.

■ بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة (Size) فقد بلغ المتوسط الحسابي ٨,٨٧٥٥ وبنحرف معياري ٠,٦٩٥٦٥، كما بلغت أقل قيمة ٧,٥٢١٣ وأعلى قيمة ١٠,٢٢.

٢/٤/٦ تحليل الارتباط بين المتغيرات:

يوضح الجدول رقم (٤) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، والتي توضح مدى وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية.

جدول (٤) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Size	Lev	Grow	X ₂	X ₁	CompAcct _{it}	المتغيرات
					١	CompAcct _{it}
				١	٠,٠٩٣- ٠,٢٣٠	X ₁
			١	*٠,٩٣٠ ٠,٠٠٠	٠,٠٦٣- ٠,٣٠٨	X ₂
		١	٠,١٤٣ ٠,١٢٨	٠,١٢٤ ٠,١٦٣	٠,٠٢٠- ٠,٤٣٨	Grow
	١	٠,٠٦٤ ٠,٣٠٥	٠,١٤٧ ٠,١٢١	٠,١٢٩ ٠,١٥٠	٠,٠١٦- ٠,٤٥١	Lev
١	*٠,٦٣٤ ٠,٠٠٠	٠,١٦٠ ٠,١٠٢	٠,١٠٨ ٠,١٩٦	٠,١٤٦ ٠,١٢٢	٠,٠٧٥- ٠,٢٢٧	Size

السطر الأول يمثل معامل الارتباط بيرسون، والسطر الثاني يمثل درجة المعنوية (*) معنوى بمستوى ٠,٠٥.

يتضح من الجدول رقم (٤)

- توجد علاقة ارتباط عكسية وغير معنوية بين المتغير التابع (CompAcct_{it}) والمتغيرات المستقلة. بالنسبة للمتغير المستقل (X₁) فقد بلغ معامل الارتباط -٠,٠٩٣، والمتغير المستقل (X₂) فقد بلغ معامل الارتباط -٠,٠٦٣، مما يشير إلى قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (سيد، ٢٠١٩) والتي أشارت إلى وجود ارتباط معنوي بين متوسط سعر الصرف الشهري وقطاع الرعاية الصحية والأدوية عن مستوى معنوية ٥%.
- توجد علاقة ارتباط عكسية وغير معنوية بين المتغير التابع (CompAcct_{it}) والمتغيرات الرقابية. فبالنسبة للمتغير الرقابي نمو الشركة بلغ معامل الارتباط -٠,٠٢٠، والمتغير الرقابي نسبة الرفع المالية بلغ معامل الارتباط -٠,٠١٦، والمتغير حجم الشركة بلغ معامل الارتباط -٠,٠٧٥. مما يشير إلى عدم وجود تأثير لسعر صرف الدولار على قابلية المعلومات المالية للمقارنة.
- يوجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين المتغير المستقل (X₁) والمتغير المستقل (X₂) حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٩٣٠ بمستوى معنوية ٠,٠٠ عند مستوى معنوية ٥%. كما يوجد علاقة ارتباط موجبة وغير معنوية بين المتغير المستقل (X₁) والمتغيرات الرقابية.
- يوجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين المتغير الرقابي حجم الشركة وبين المتغير الرقابي نسبة الرفع المالية حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٦٣٤ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، أما باقي العلاقات بين المتغيرات الرقابية فهي علاقة ارتباط طردية وغير معنوية.

٥/٦ اختبار الفروض:

١/٥/٦ اختبار الفرض الأول: يوضح الجدول رقم (٥) نتائج تطبيق خطوات قياس القابلية للمقارنة

الشركة	CompAcct _{ijt} = -1/5 × ∑ E (Earnings _{it}) - E (Earnings _{ij}) .
القيمة	
١	٠,٠١٧٠٨
٢	٠,١٣٧٨-
٣	٠,٠٨٨٣٥
٤	٠,٠٨٢٢٤-
٥	٠,٠٤٣٧٧١
٦	٠,٠٦٣٦٥-
٧	٠,٠٠٦٦٧-
٨	٠,٠٩١٤٧-
٩	٠,٠٠٨٣٩٢
١٠	٨٢,٨٥٣-
١١	٠,٥١٩٧٧-
١٢	٠,٠٥٧٢٧٣
١٣	٠,٠٢٨٢٣-

المصدر: إعداد الباحثون

أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم
إبراهيم، محمد زيدان؛ إبراهيم، محمد رمضان؛ فرغلي، محمد سامي

يتضح من الجدول رقم (٥) أن هناك تباين في نتائج قياس القابلية للمقارنة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، حيث تشير القيم السالبة إلى تمتع القوائم المالية للشركة بالقابلية للمقارنة. وبذلك تتمتع القوائم المالية لنسبة ٦٢% من شركات العينة بالقابلية للمقارنة، بينما القوائم المالية لباقي شركات العينة (نسبة ٤٨%) لا تتمتع بالقابلية للمقارنة. وبذلك يقبل الفرض الأول القائل "تتمتع القوائم المالية لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية بالقابلية للمقارنة"

ويمكن أرجع هذه النتيجة إلى تطبيق التعديلات المتتالية في معايير المحاسبة المصرية والتي تتم في ضوء الإطار المفاهيمي للمعايير والذي يعتبر القابلية للمقارنة أحد الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومات المحاسبية. فضلاً عن أن التعديلات المتتالية في معايير المحاسبة المصرية تتم لمواكبة التطورات العالمية في المعايير المحاسبية ومراعاة التغيرات البيئية والاقتصادية المختلفة.

٢/٥/٦ اختبار الفرض الثاني:

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

CompAcct _{it} = β ₀ + β ₁ X ₁ + β ₂ X ₂ + β ₃ Size + β ₄ Grow + β ₅ Lev + E _{it}					
Size	Lev	Grow	X ₂	X ₁	
(٧,٤٠٧)	١٤,٤٤١	(٠,٢٨٣)	١,٤٨٦	(٢,٠٠٤)	B
(٠,٥٩٣)	٠,٣٥٣	(٠,٠١٠)	٠,٤٦٧	(٠,٦٩١)	T
٠,٥٥٥	٠,٧٢٥	٠,٩٩٢	٠,٦٤٢	٠,٤٩٢	p-value
١,٧١٨	١,٦٩٦	١,٠٤٩	٧,٤٨٢	٧,٤٤٦	VIF
٠,٥٩٠	٠,٩٥٤	٠,٥٨٢	٠,١٣٤	٠,١٣٤	Tolerance
		٧٨,٦٥٦			β (constant)
		٠,٢٢٧			F المحسوبة
		٠,٩٥٠			Significance F
		٠,١٣٧			R
		٠,٠١٩			R ²
		٠,٠٦٤-			R ² adjusted

المصدر: إعداد الباحثون في ضوء مخرجات برنامج SPSS
يتضح من الجدول رقم (٦):

- بلغ معامل التحديد المعدل R² ١,٩% مما يعني أن متغيرات النموذج تفسر ١,٩% من التغيرات في المتغير التابع (القابلية للمقارنة)، والباقي (٩٨,١%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. وتتفق هذه النتيجة نسبياً مع نتائج دراسة (حسن، ٢٠١٧) والتي اعتمدت على عدد من المتغيرات أكبر من متغيرات الدراسة الحالية، حيث بلغت R² ٠,١٣٩.
- بلغت Significance F ٠,٢٢٧ بمستوى معنوية ٠,٩٥٠ وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%، مما يشير إلى عدم معنوية النموذج.

■ لا يوجد ارتباط خطي متعدد Multicollineary (التداخل الخطي) بين المتغيرات المستقلة بعضها وبعض، حيث كان جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) Variance inflation factor (VIF) • للمتغيرات المستقلة أقل من ١٠، وجميع قيم معامل التباين المسموح به Tolerance أكبر من ٠,٠٥.

■ بلغت قيمة معامل الانحدار β_1 ما هو (٢,٠٠٤) وبمستوى معنوية ٠,٤٩٢ وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وحيث أن معامل الانحدار سالب مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات سعر صرف الدولار كأحد العملات الأجنبية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. كما بلغت معامل الانحدار β_2 ما هو ١,٤٨٦ وبمستوى معنوية ٠,٦٤٢ وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%. وبذلك يمكن رفض الفرض الرئيسي القائل "يوجد أثر للتغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة في البورصة المصرية"

هذه وتجدر الإشارة إلى، أنه لا يمكن استخدام النتيجة السابقة كدليل على عدم وجود تأثير للتغير في سعر صرف العملات الأجنبية وقابلية القوائم المالية للمقارنة. حيث أن هذه النتيجة تعد منطقية في ظل تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد القوائم المالية، وبالتالي تظهر قيم عناصر قائمة المركز المالي وفقاً لتكلفتها التاريخية وقت الأفتناء. إلا أنه يتوقع أن تتغير هذه النتيجة ويكون هناك تأثير للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة حالة التحول من مبدأ التكلفة التاريخية كتطبيق مبدأ التكلفة الأستبدالية على سبيل المثال. كما يمكن أن تختلف هذه النتيجة باختلاف الفترة الزمنية للدراسة أو بيئتها أو القطاع محل التطبيق.

٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر التغيرات في أسعار العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة بالتطبيق على شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك خلال ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣. وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وتوصيات الدراسة، بالإضافة إلى إقتراح بعض مجالات البحث المستقبلية.

١/٧ النتائج

- لا يوجد اتفاق على مفهوم للقابلية للمقارنة لكونها مفهوم نسبي وليس مطلقاً.
- تساهم قابلية القوائم المالية للمقارنة في زيادة القدرة التنبؤية للمحللين الماليين بأرباح الشركة، وتقلل من مستوى تشتتهم.
- تزيد قابلية القوائم المالية للمقارنة من قيمة الشركة، من خلال دعمها لدور الرقابي للمستثمرين على أداء الإدارة فيما يتعلق باستغلال موارد المنشأة المتاحة.
- تمكن قابلية القوائم المالية للمقارنة الأطراف المختلفة (مثل المستثمرين المحللين الماليين) من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية، مما ينعكس إيجابياً على جودة

• لإجراء التحقق من مشكلة التداخل الخطي المتعدد لمتغيرات نموذج الدراسة، فقد تم استخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به Tolerance للتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي المتعدد. فإذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠,٠٥) فإن ذلك يدل على عدم وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد في نموذج الدراسة (O'Brien, 2007)

المعلومات المحاسبية. وبالتالي فإن قابلية القوائم المالية للمقارنة تدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية.

■ تتمتع القوائم المالية لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية بالقابلية للمقارنة نسبياً.

■ لا يوجد تأثير للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث أن تغير في سعر صرف العملات الأجنبية لن يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية للمنشأة خلال فترات مختلفة أو مقارنة المنشأة مع منشآت أخرى لنفس الفترة.

■ لا يوجد تأثير لكل من حجم الشركة، ونمو الشركة، نسبة الرافعة المالية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

٢/٧ التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة أن ترعي الجهات المختلفة القائمة على وضع المعايير المحاسبية إعادة النظر في المعايير المحاسبية القائمة بما تتضمنه من بدائل للمعالجات المحاسبية بحيث تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات المختلفة بما يحقق مستوى عالي من القابلية للمقارنة.

2. ضرورة وضع آليات تلزم الشركات العاملة في البيئة المصرية بالتطبيق الكامل وليس الجزئي لمتطلبات المعايير المحاسبية، مما يزيد من مستوى قابلية المقارنة للقوائم المالية لهذه الشركات.

3. ضرورة إجراء المزيد من البحوث لتقييم قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات المقيدة بالبورصة على الاستمرار والعوامل المؤثرة بها لأغراض تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية.

4. بالنسبة للأطراف أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين والمحللين الماليين، ضرورة مراعاة الأهتمام بجودة المعلومات المحاسبية وطبيعة العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. وكذلك مراعاة كافة العوامل المؤثرة على قابلية القوائم المالية للمقارنة، لدعم عمليتي تقييم أداء الشركات واتخاذ القرارات المختلفة.

5. ضرورة توجيه الشركات العاملة في البيئة المصرية للعمل على رفع الكفاءة العملية لكوادرها البشرية فيما يتعلق بتطورات المعالجات المحاسبية المتعلقة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك لتجنب التعرض للمخاطر الناتجة عن هذه التغيرات.

٣/٧ مجالات البحث المستقبلية:

في ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها، يمكن اقتراح عدد من مجالات البحوث المستقبلية كما يلي :

■ أثر الإفصاح عن أشكال الملكية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على قابلية القوائم المالية للمقارنة - دراسة تطبيقية.

■ دراسة تحليلية لدراسة قابلية القوائم المالية للمقارنة في دعم القرارات الائتمانية الممنوحة من البنوك.

■ استخدام نماذج بديلة لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة مع بيان أثر على تقييم أداء إدارة الشركات

■ إعادة دراسة العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والتغيرات في أسعار العملات الأجنبية في البيئة المصرية مع التوسع في عينة الدراسة لتشمل قطاعات اقتصادية مختلفة وخلال سلسلة زمنية كبيرة.

■ اجراء دراسة مقارنة للعلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والتغيرات في أسعار العملات الأجنبية في بيانات مختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الوقائع المصرية، العدد (١٥٨)، يوليو، ٢٠١٥
2. الوقائع المصرية، العدد (٣٨)، فبراير، ٢٠١٧
3. الجريدة الرسمية، العدد (٩)، مارس، ٢٠١٤
4. الرشدي، طارق عبد العظيم يوسف، السيد، داليا عادل عباس، "أثر تعويم سعر الصرف للجنية المصري على عناصر القوائم المالية في إطار معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل - دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، المجلد (٣٧)، العدد (٢)، ٢٠١٧
5. الصاوي، عفت أبو بكر محمد، "أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد (١)، ٢٠١٩
6. القليطي، إبراهيم عبد المجيد علي، "أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على كفاءة استخدام المديرين لموارد الشركة: دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة المنوفية، العدد (١)، المجلد (١١)، ٢٠٢٤.
7. الأراضى، محمد وداد، "تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ISAB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد الثالث، ٢٠٠٨.
8. بالرقى، تيجاني، راشدي أمين، "أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد (١)، ٢٠١٧.
9. حسن، محمد مصطفى، "معايير المحاسبة المصرية وقابلية القوائم المالية للمقارنة: دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، العدد (١)، المجلد (٥٤)، ٢٠١٧
10. حامد، إيهاب إبراهيم، "تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الخاصة بالآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد (٢٢)، العدد (٣)، ٢٠١٨
11. سالم، سامح سالم عوض، "قياس أثر تحرير سعر الصرف على كفاءة سوق الأوراق المالية في ضوء تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد (٢٢)، العدد (٤)، ٢٠١٨

12. سيد، اسلام نمير رامي، "أثر سعر الصرف على قيم التداول بالبورصة المصرية تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ٢٠١٩*.

13. دسوقي، عبد المحسن محمد، "دراسة ميدانية لخاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة – جامعة سوهاج، مجلد (٢٢)، العدد (٢)، ٢٠٠٨*.

14. عبد الحلیم، أحمد حامد محمود، محمد، نبیل یاسین أحمد، محمود، وائل حسین محمد، "قابلية القوائم المالية للمقارنة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، مجلد (٣٦)، العدد (١)، ٢٠٢٢*.

15. محمود، عمرو السيد زكي، "أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقويمي للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على مصر"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، المجلد (١)، العدد (٢)، ٢٠١٧*.

16. _____، "محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثر تلك المخاطر على تكلفة رأس المال من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد (٤)، ٢٠٢٣*.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. EY, "Foreign currency matters", Ernst & Young LLP, June 2023
2. Stallings, Matthew, "Financial Statement Comparability and Investor Responsiveness to Earnings News", Accounting Faculty, Publications (79), 2017.
3. Jeong-Bon Kim, Leye Li, Louise Yi Lu, Yangxin Yu, "Financial statement comparability and managers' use of corporate resources", **Accounting & Finance, No., (61), 2021**
4. Boris Hofmann, Aaron Mehrotra, Damiano Sandri, "Global exchange rate adjustments: drivers, impacts and policy implications", **Bank for International Settlements (BIS) Bulletins, No. (62), November- 2022**
5. Zamanian, G., Mahmoodpour, K., and Yari, S., "Exchange rate uncertainty effect on export Oriented Companies at Tehran Stock Exchange (Yield) rate of return: A panel- vector Autoregressive model", **International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. (7), No. (1), 2017.**

6. [Tom Suozzi](https://suozziforny.com/comparability-in-accounting/), "Comparability in Accounting: The Key to Informed Financial Decisions", 2024, available in: <https://suozziforny.com/comparability-in-accounting/>
7. G. DE Franco, S. P. Kothari, and R. S. Verdi, "The Benefits of Financial Statement Comparability", **Journal of Accounting Research**, Vol. (49), No. (4), 2011
8. Parsa, B. P., and Sarraf, F., "Financial Statement Comparability and the Expected Crash Risk of Stock Prices", **Advances in Mathematical Finance & Applications**, 3 (3), 2018.
9. Kim, J.B., and Zhang, L., "Accounting Conservatism and Stock Price Crash Risk: Firm-level Evidence ", **Contemporary Accounting Research**, Vol. (1), No. (33), 2016.
10. Sohn, B. C., "The effect of accounting comparability on the accrual based and real earnings management", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. (5), No. (35), 2016.
11. Ross H. Taplin, "The Measurement of Comparability in Accounting Research", **ABACUS**, Vol. (47), No. (3), 2011
12. Justin Chircop, "The Relation Between Accounting Comparability and Firm Productivity", **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. (1), No. (39), 2024.
13. Šimaková, Jana, "The Impact of Exchange Rate Movements on Firm Value in Visegrad Countries", **Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis**, Vol. (65), Issue (6), 2016.

أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم
إبراهيم، محمد زيدان؛ إبراهيم، محمد رمضان؛ فرغلي، محمد سامي

ملحق (١)

بيان بأسماء الشركات التي تمثل مفردات عينة الدراسة

المسلسل	أسم الشركة
١	ابن سينا فارما
٢	اكتوبر فارما
٣	الدولية للصناعات الطبية
٤	العبوات الطبية
٥	المركز الطبي الجديد بالاسكندرية
٦	المصرية الدولية للصناعات الدوائية - ابيكو
٧	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية - راميد
٨	سبأ الدولية للدوية والصناعات الكيماوية
٩	سبيد ميديكال
١٠	ماكرو جروب للمستحضرات الطبية
١١	مستشفى النزهة الدولي
١٢	مستشفى كليو باترا
١٣	مينا فارم للدوية